اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13339 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 40 رقم القصاصة: 1

الشيخ إبراهيم الجميح لـ اليوم

الاقتصاد السعودي أثبت متانته في مواجهة الأزمة العالمية

أكد الشيخ إبراهيم محمد العبد العزيز الجميح نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الجميح للسيارات في حوار مع اليوم على أن عودة سلطان الخير صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز إلي أرض الوطن سالما معافى أبهج أبناء الوطن ، وأشار إلي أن المملكة استطاعت بما تملكه من إمكانيات أهلتها لتكون الدولة العربية والشرق أوسطية الوحيدة في مجموعة العشرين و التي تضم أقوى اقتصادات العالم من التغلب على تبعات الأزمة المالية العالمية التي يعيشها العالم الآن لهو دليل علي قوة ومتانة الاقتصاد السعودي ويظهر ذلك من خلال المشاريع الضخمة التي أقامتها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز حفظه الله والتي كان أخرها مشروع بترو رابغ مشيرا إلي دور خادم الحرمين الشريفين في دفع عجلة الاقتصاد وربطه بالاقتصاد العالمي ، كما أن هناك تحديات كثيرة تواجه المملكة كنظام اقتصادي خاصة بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ، مؤكدا على المسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتق شركة الجميح بعد حصولها على جائزة خدمة المجتمع التي تمنحها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض وتطرق الجميح إلى عدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المهمة وفيما يلي تفاصيل الحوار

■ قطاعات الوطن استمدت قوتها من أعمال سلطان الخير ■ تحديات كبيرة أصبحت تواجه المملكة بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية

اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13339 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 40 رقم القصاصة: 2

• استبشـر الوطن بعـودة الأمير سلطان إلى أرض الوطن .. كيف ترون انعكاسـات ذلـك علـى مجتمـع المال والأعمال؟

بداية نحمـد الله جميعـا أن أنعم الخالـق عز وجـل على صاحب السـمو الملكي الأمير سـلطان بـن عبدالعزيز نعمة الصحـة والعافية وعاد إلى بيته وأهلـه ووطنـه ونحـن جميعـا أبناء لسلطان الخير وأحس بصدق أن عودة سموه إلى أرض الوطن سالما غانما بحمد الله قد أبهجت الكثير ولعل المشـاهد الوطنية التي عمت أرجاء وطننا العزيز كانـت خير شـاهد على فيـض الحب الـذي يحمله سـلطان بـن عبدالعزيز لأبنـاء وطنه وما يكنونه لسـموه من محبـة وتقدير .. كيـف لا ومعظم إن لـم يكن جميـع أبناء هـذا الوطن قد عمه خير سلطان بن عبدالعزيز منفعة مباشـرة أو غير مباشـرة ... ومجتمع المال والأعمال بالمملكة مثله مثل كافة قطاعات الوطـن الحكومية والخيرية والخاصة اسـتمد الكثير من قوته من خير سـلطان بـن عبدالعزيـز ودعمه ومسـاندته الدائمة والمتواصلة لخدمة هذا القطاع وتسهيل مهامه ليتمكن من المساهمة الفاعلة في خدمة الوطن العزيز

• باعتباركـم أحد رجـال الأعمال البارزيـن بالمنطقة .. كيـف تقيمون الحراك الاقتصادي الوطني؟

حققت المملكة العربية السـعودية نقـلات نوعيـة وكميـة فـي مجـال التنميـة الاقتصادية المحليـة بقيادة خـادم الحرمـين الشـريفين الملـك عبدالله بـن عبدالعزيز وسـمو ولي عهـده الأمين وسـمو النائـب الثاني وقطعـت أشـواطا واضحـة ومتميزة ومشهود لها عالميا في مجال التطوير والتنميـة الاقتصاديـة ولا يخفـى علـى الجميع جهود المملكـة الصادقة لتحسـين بيئتهـا الاسـتثمارية وما حظيت به مـن تقدير عالمي مكنها من الحصول على مركز متقدم في تقارير التنافسـية الدولية والمضـي قدماً في مسـيرة التطوير الاقتصادي وهو ما يمثل ترجمـة واضحة لرؤيـة واضحة وإسـتراتيجية لـدى ولاة الأمـر فـي الوطـن للدور الـذي يؤديه الاقتصاد في تحقيق التنمية الشـاملة في كافة المجالات. وقد كان الرفع من تنافسـية الاقتصاد السـعودي وفقـاً للمعايير والتصنيفـات الدولية وإطلاق الهيئة العامـة للاسـتثمار لبرنامـج 10×10 لتحسين البيئة الاستثمارية والوصول بها لمصاف أفضل عشر دول في العالم مع نهاية عـام 2010م، هو في الواقع يأتي ضمن الخطط التنفيذية لبرنامج التنمية الشـامل الـذي أطلقه خادم الحرمـين الشـريفين لتحقيـق مزيد من النمو والرخـاء الاقتصادي للوطن وما يهـدف إليـه حفظه اللـه من أن تكـون المملكة أحد أهـم مراكز جذب واسـتقطاب الاستثمارات العالمية إلى جانـب تشـجيع ودعم رجـال الأعمال السـعوديين الراغبـين في تأسـيس مشـروعاتهم الاسـتثمارية بالمملكة وتنميـة اسـتثماراتهم المحليـة في مختلف المجالات.

•يعـد مشـروع بتـرو رابـغ أحد الشـواهد علـى متانـة الاقتصـاد السـعودي.. كيف تـرون أهمية تلك المشروعات ودلالتها ؟

في تقديـري أن تنفيذ المملكة لمثل هذه المشـاريع الضخمـة وخلال هذه الفتـرة الزمنية الحرجـة التي يعاني العالـم فيها من تبعـات الأزمة المالية العالميـة يعد أحد أبرز الشـواهد التي تثبت للعالـم أجمع متانـة الاقتصاد السـعودي وتشـير بوضـوح إلـى حجـم وجـودة مخرجـات التخطيـط الاسـتراتيجي في المجال الاقتصادي ولعل ممـا يمكننـي القـول بثقة أن المملكة بسياسـاتها المتزنـة وبعيدة الرؤية تعد من أقل دول العالم تضررا من الأزمة الماليـة العالمية التي عصفت باقتصاديـات كثيـر مـن دول العالم القريبـة والبعيدة عنـا وفي تصوري أن إنجـاز مشـروع بتـرو رابـغ خلال الفتـرة الزمنيـة المحـددة والتي تعد فترة زمنية قياسية إضافة إلى أن ذلك تم خلال فتـرة يعاني منها العالم من أزمات مالية واقتصادية كبيرة يعد في نظر المحليين وأراه شخصيا مصدر فخر وطني يدل على جسـارة الوطن وقوة اقتصـاده ومتانة خططـه بحمد الله واستقراره الاقتصادي وهو ما نحس به نحن المهتمين بقطاع المال والأعمال بشـكل واضح وأرى أن هذه المشـاريع الضخمة تعد تنويعا لمصادر الدخل في الاقتصـاد الوطني، وسـتعمل بحول الله على توفير مسـتقبل واعد لأبناء هـذا الوطن وأجيالـه القادمة وهما يجسـدان معـاً رؤية خـادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لأولويـات التنميـة في وطننـا، كما يعدان تأكيـدا جديدا على اسـتقرار المملكة وقوة اقتصادها.

• وكيف تقـرأ تصنيف المملكة في المرتبة الثالثة عشرة من بين 183 دولة في تقييـم تنافسـية بيئـة الأعمال وفقـاً لتقرير البنـك الدولي الذي تم نشره مؤخرا ؟

بدايـة لـم أسـتغرب مثـل هـذا التصنيـف فالمملكـة بقيـادة خـادم الحرمـين الشـريفين يحفظـه اللـه اختصرت الزمن وعملت الكثير من أجل تطوير وتنميـة البيئة الاسـتثمارية المحليـة وإجـراء الكثيـر مـن عوامل الجـذب الاسـتثماري ومنـح الكثير مـن التسـهيلات وحقيقـة أنظر إلى حصـول المملكة قبل عدة أشـهر وفي ذروة الأزمـة العالمية على المركز 13 بين 183 دولة حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي الذي يقيم تنافسـية بيئة الأعمـال كدليل واضـح يبرهن أن المملكة تسـير وفق استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم طموحـة الهـدف توفـرت لهـا كافة مقومـات النجـاح والتميـز وتعاونت فيهـا كل الجهود بدءاً بدعم الدولة ، مروراً بقوة الاقتصاد ، وتفاعل ووعي القطـاع الخاص ، وصـولاً إلى تحقيق قفزة صناعية وإنتاجية كبرى أدت إلى دفع عجلة التنمية والتطور . فالمملكة تعـد أهم سـوق فـي المنطقـة، ومن أسهل الأسواق وصولا إليها، خصوصا بعد دخولها عضوا في منظمة التجارة العالميـة. ويتوقع الخبـراء أن تزداد الصادرات السـعودية خلال السـنوات القادمة وأن تتوسع العلاقات التجارية بين المملكـة والكثير مـن دول العالم وأعتقد أن بإمكان المملكة الاستفادة من الأزمة التي تعاني منها الشـركات العالميـة الكبرى وبحثهـا الدءوب عن فرص اسـتثمارية جديدة ذات عوائد اسـتثمارية واضحة. كمـا أن اختيار المملكـة فـي مجموعة العشـرين يعد تأكيـدا واضحا على أنها تشـكل قوة اقتصادية كبيرة فـي المنطقة تتمتع بالاستقرار والمصداقية.

• كيف تنظر إلـى تعاطي حكومة المملكـة مع ظـروف وتبعـات الأزمة المالية العالمية؟ المتأمل بعد مضي هذه الفترة الزمنية من الأزمة العالمية التي عصفـت بالعالم وما ترتـب عليها من آثار على كثير من الدول يجد أن بلادنا ولله الحمد الأقل تأثراً وهذا بشهادة كثيـر من الاقتصاديـين وهذا يعود بعد فضل الله إلى عدة عوامل يأتي في

اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13339 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 40 رقم القصاصة: 3

مقدمتها التعاطي المتـزن والمعتدل مع الشأن الاقتصادي في ظل استقرار سياسـي وأمني حقق من خلاله المناخ المناسـب الذي يسـاعد على نمو وقوة الاقتصاد كما أن اتباع المملكة للسياسة النقدية التي تجعل من تجنب المخاطر أمراً أساسياً واسـتراتيجياً سواء على مسـتوى الاسـتثمارات الداخليـة أو الخارجية - وإن كانت هذه السياسـة محل انتقاد في السابق من قبل بعض الاقتصاديين المحليين والأجانب - إلا أن الواقع والنتائج أثبتت سلامة هذا النهج ومسـاهمته في تجنب المملكة كثيرا من الآثار السـلبية التي نتجت عن الأزمة.

أيضـاً لا يمكـن إغفـال الدعـم الحكومـي مـن خـلال ضخ مزيـد من الأموال في مشـاريع البنـى التحتية واسـتمرار المشـاريع الكبـرى التـي وجه بها خـادم الحرمين الشـريفين سـواء فـي بنـاء الجامعـات والمـدن الاقتصادية ومشـاريع سكك الحديد .. وعلى المسـتوى العالمي جاء انضمام المملكة ومشاركتها في قمة العشرين ليؤكد ثقلها الاقتصـادي ومكانتها الإقليمية والعالمية سياسياً واقتصادياً ولعلنا نذكر جيـداً الزخم الكبير الذي جـاءت بـه مشـاركة خـادم الحرمين الشـريفين في القمة وما أعلنه حفظه الله في خطابه من أهمية إيجاد أسـس قوية وعادلة تضمن للعالم اسـتقراراً مالياً واقتصادياً أكبر .

والحديث عن الأزمـة المالية العالمية وآثارها وان كانت محدودة على المملكة بشـكل عام إلا أنه يجذبنـي للتركيز علـى أهمية دور المجلـس الاقتصادي الأعلـى ومجلـس الغرف السـعودية وغـرف المملكـة التجاريـة والصناعية وغيرها مـن القطاعـات ذات العلاقة بحكـم أنهـا تمثـل المحـرك الرئيس للقطـاع الاقتصـادي المحلـي والعمل من خـلال هـذه القطاعـات المختلفة على اسـتخلاص الدروس والاستفادة من ظـروف ومترتبات الأزمـة المالية العالمية التي عصفت بالجميع وتأثرت بها الكثير مـن دول العالم من حولنا وبكافـة جوانبها والعمـل على إجراء الدراسات وتنفيذ ورش العمل وغيرها من القنوات التي يمكن أن تسهم في تقديم صـورة أكثر وضوحا عن الأزمة وتبعاتها

• وماذا عن تبعات انضمام المملكة لمنظمة التجـارة العالمية في نظركم... كيف ترى انعكاس هذا على اقتصادنا ؟

فـي تقديـري أن انضمـام المملكة لمنظمة التجارة العالمية بقدر ما يحمل من مزايا إيجابية إلا أنه دون أدنى شك يضع الوطن أمـام كثير من التحديات والمملكة كنظام اقتصـادي وكموقع اسـتراتيجي وبما أنعم الله عليها من موارد مثل الغـاز الطبيعي والبترول سوف يضعنا في موقع مميز في مجال المنافسة ، خاصة وأننا قد تعودنا على المنافسـة في السـابق ، لكـن هذا لا يعني بالضرورة أننا سـنحقق الكثير من الإيجابيات.

والموضوع في نظري يتطلب العمل بجديـة بحيـث نسـتطيع أن نأخـذ مكاننا المناسـب في ظل هذه المنافسة الشرسـة ، فالنظـام العالمـي اليوم لو أحسن اسـتثماره سيكون خيرا علينا ، وخيرا على البشرية جمعاء.

ووجودنا في هذا المعترك الدولي هدف سام ، ولكنني أعتقد أن المصلحة هـي التي تقـود العلاقات فـي عالم اليوم ، والعاطفة وحدها غير واقعية في عالمنا اليوم .

وبمشـيئة اللـه أنـا متفائـل أن تحمـل المنظمـة الخيـر لوطننـا إذا أحسنا استثمارها وكنا واقعيين في دراسـة التحديات ، ودراسة موقفنا ، وقمنا برسـم الخطط المناسبة وكذلك إذا نهضنـا بشـركاتنا ومؤسسـاتنا ، وبشـبابنا لتكـون الشـركات قوية ومنظمة كمـا أن انضمامنـا للمنظمة سـوف يجذب اسـتثمارات كثيرة لذا يجب أن يكون مناخ الاسـتثمار جاذبا للآخريـن كـي نسـتطيع أن نجـذب هـذه الاسـتثمارات ، والتقنيـات، لتوطينها.

• عنـد الحديث عن الشـأن المحلي الاقتصادي يتبـادر إلى الذهن بداية الحديـث عـن شـباب الأعمـال الذين يشـكلون مسـتقبل المـال والأعمـال الوطنـي ... كيف تنظر إلـى دورهم وما يحظون به من تسهيلات؟

الاهتمام بشباب الأعمال أمر مهم جدا وأعتبره توجه استراتيجي وطني حيث أن هذه الفئة ستشكل نواة رواد قطـاع الأعمال في المملكـة في الفترة المقبلـة ، وأجدها فرصة من خلال هذا الحوار لدعـوة القطاعات الاقتصادية كافـة حكومية كانـت أو خاصـة إلي مضاعفة الاهتمام بهذه الفئة ، وأيضا العمل علـى تطوير تجربة ملتقياتهم حتى يسـتطيعوا تسويق منتجاتهم على الشـركات الكبرى والتعرف على إمكانياتهـم وأفكارهـم وإعطائهم فرصـة العمل معهم والاسـتفادة من الخبرات المشـاركة في تلـك الملتقيات وعـرض تجاربهـم والمراحـل التـي مروا بها والمشـاكل التي تعرضوا لها فهذه الملتقيات يمكن أن تحقق نتائج إيجابيـة لرجال الأعمال ، بحيث يعمل القائمون عليها على محاكاة طموحات رجال الأعمال وبالتالي تصبح تظاهرة اقتصادية شـبابية تعزز من العلاقات الإيجابيـة بين رجال الأعمال الشـباب وتنمي روح المبادرة بينهم.

كمـا أود أن أؤكد هنـا على وجود العديـد من النماذج المشـرفة بين فئة شـباب الأعمال ، الأمر الـذي يتطلب تعزيز ودعم تلك التجارب بما يسـهم فـي صناعـة جيل جديـد مـن الرواد وهذا سيحصل مع دعم شباب الأعمال ومنشـآتهم وهـو أمر بـات ضرورة ومسؤولية وطنية كواجب استراتيجي للدولـة فـي ظـل المنـاخ الاقتصادي الحالـي وبـذل المزيـد مـن محفزات تطويـر شـباب الأعمال ومنشـآتهم علـى المسـتوى الحكومـي والخـاص كمـا أرى أهمية دعم قطـاع الأعمال من الشـباب من خـلال تحفيز عمليات التعاقـد مع شـركات شـباب الأعمال وتقديم التسهيلات الحكومية الممكنة وكذلك الدعم المالي والتمويلي يضاف لذلك ما يرتبط بالتركيز على الحماية الفكريـة لإبداعات الشـباب من خلال تسـهيل تسـجيل إبداعاتهم (سواء التكنولوجيـة أو التجاريـة) والدفاع القوي عن محاولات سـرقتها والعمل

المنتديات الاقتصادية تلعب دورا فعالا في تقديم حلول للمشاكل الاقتصادية

اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13339 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 40 رقم القصاصة: 4

على تبني الشـركات القيادية لبرامج تأهيلية و تسهيلات للتعاقد مع شباب الأعمـال ومنشـآتهم حتـى نزيد من عدد وقوة الشـركات المقدمة للخدمات وأخيرا تسهيل أنظمة التصدير ودعم الصادرات للدول المجاورة والعالم

نظمـت الغرفة التجاريـة بالمنطقة الشرقية منتصف العام الجاري منتدى المـرأة الاقتصـادي 2009.. هل يمكن القول أن القطاع النسائي بات شريكاً في حركة الاقتصاد السعودي ؟

دعنا ننظر إلي نصف الكوب المتلئ !! فلاشـك أن دور المـرأة في مسـيرة التنمية في المملكة وعلى وجه التحديد في النشاط الاقتصادي أصبح ملموسا بشـكل متصاعـد خاصة فـي ظل ما يوليـه خـادم الحرمـين الشـريفين وسـمو ولـي العهـد وسـمو النائب الثاني من دعم ورعاية لتلك الشـراكة ، ولكـن ما يجب التأكيـد عليه هو أن التشـريعات والعادات ليستا العائق الوحيد في إشـراك المـرأة في التنمية إنما تقع هناك مسـؤولية كبيرة على الجهات المعنية والشـركات إلى جانب دور الدولـة في توفير بيئة مناسـبة للمرأة لممارسـة نشـاطها الاقتصادي بمـا لا يتعـارض مـع التوجيهـات الشـرعية ويتوافق أيضا مع العادات والتقاليـد. ومـا أود الإشـارة إليـه هنا انـه رغم عدم وجـود إحصائيات دقيقـة عن نسـبة البطالة النسـائية ولكـن يعتقد انه يوجـد أكثر من 148 ألف سـيدة سـعودية تبحث عن عمل ، هذا مع أن معدلات البطالة النسـائية شـهدت انخفاضا ملموسا خلال العام الحالي حيث تقلصت النسـبة إلى 24,9 بالمائـة. وهنا يبرز الحديث عن أولوية توطـين الوظائف واسـتثمار قدرات المرأة السـعودية التـي أثبتت كفاءة متميزة في قطاعات عديدة ، فتوطين الوظائـف للجنسـين من أهـم برامج المسـئولية الاجتماعية بما يسهم في كسـب المجتمع بالإضافة لخلق فرص عمل تسـاهم في القضاء على البطالة الأمـر الذي يدفـع من عجلـة التنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة بالإضافة لتنمية القيادات الإدارية في المملكة .

يـدور فـي الأوسـاط الاقتصادية الحديـث حـول المنشـآت المتوسـطة والصغيـرة ... كيـف تنظـرون إلـى دورها وآليات تنميتها؟

في ضـوء تضاعف أعداد المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة فـي المملكـة ، والتنامـي الملمـوس فـي دور ذلـك القطـاع، واعتباره احد أهم المرتكزات لمستقبل الاقتصاد السعودي ، من هنا فإن الأمر يتطلب مزيداً من الاهتمام بهذا القطاع الحيوي من كافة الجهات ذات العلاقة بدءاً من نشر ثقافة العمل الحر في المجتمع، وتنمية روح المبادرة والريـادة لـدى الشـباب ، وصولا إلي إيجـاد بيئة عمل مناسـبة ومشـجعة لقيـام واسـتمرار المنشـآت الصغيرة والمتوسطة وإيجاد استراتيجية وطنية لتنميـة تلـك المنشـآت . وأعتقد أن هناك حاجة متزايدة الآن لتشـخيص احتياجات أصحاب المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة ، وإقـرار دليل إرشـادي لمواجهـة الصعوبـات والتحديـات التي تهدد اسـتمرارية تلك المنشـآت وتطوير أدائها، فقد لمسـت عن قرب مـدى الحاجة إلي تسـهيل التمويل لتلك المنشـآت والى توفير الدراسـات والمعلومـات والبيانـات الحديثة حول ذلك القطاع ، والي تعزيز الاسـتفادة من البرامج الدولية الموجهة لتطوير المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة ،والاسـتفادة مـن التجـارب الدولية الناجحة فـي تعزيزهـا وتطويرها ، وأيضا إلـي تعزيز القدرة التنافسـية

الحاجة أصبحت ملحة لتحديد احتياجات صغار رجال الأعمال

والتصديرية لتلك المنشآت .

إن المئـات مـن التجـارب تدفعنـا للحديـث عـن آليـات إعـداد برنامـج توعـوي يهـدف إلـى حـث الشـباب علـى العمـل فـي المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة ، و التعاون مع المؤسسات التعليمية (الـوزارة، الجامعات) حول إدخال مواد تعليمية تشجع على العمل الحر وتحفزه ، وضرورة التنسـيق مع الجهات الحكومية المعنية بهذا القطاع وجمـع وتوحيد الجهـود المبذولة من قبل تلـك الجهات، بـل والتوجه نحو إنشاء جهة حكومية مختصة بتنظيم شـؤون القطاع تتولي تبسـيط كافة الإجـراءات وتيسـير آلياتها في كافة مراحل إنشاء وتشغيل تلك المنشآت.

ولا يخفى على الجميع أهمية عنصر التمويـل في هذا المضمـار، ويجب أن يكون هناك أولوية لتسهيل التمويل للمنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة من خـلال تشـجيع جهـات التمويل على دعم القطاع. و تنسـيق الجهود بين الجهـات التمويلية ، بهـدف تنظيم التمويل والتحقق من شموليته لكافة القطاعات الاقتصادية

وتفاديـاً لكثير مـن المخاطر التي يتعرض لها شـباب الأعمال وأصحاب تلـك المشـروعات الوليـدة يجـب إعـداد وتوفير الدراسـات والمعلومات والبيانـات الحديثـة حـول القطـاع وحصر الفـرص الاسـتثمارية المتاحة بالمملكـة. و توفير الأدلة الإرشـادية والعملية المرتبطة بتلك المنشآت ،كما لايمكن إغفال أهمية تشجيع الأعمال الإبداعيـة والمبـادرات الفرديـة التي يقوم بهـا ذوي الخبرة والتخصصات الفنيـة والمهنيـة ، للبدء فـي مزاولة العمل الحر وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية.

الحديث عن المسـئولية الاجتماعية لمنشـآت القطـاع الخاص السـعودي يدفعنـا للتعرف علـي تقييمكم لمدي تنامي تلك الثقافة في مجتمعنا؟

لقـد تنامـت ثقافـة "المسـؤولية الاجتماعية "للأفراد ومنشآت القطاع الخـاص لتتجسـد علـى أرض الواقع عملا مؤسسـيا له منهجيتـه العلمية وتعـددت تخصصاتـه ومجالاته حتى بات مواكبا وموازيا لجهود الدولة في العملية التنموية .وأستطيع

القـول أن (المسؤولية الاجتماعية) لا تعنـي فقـط توجيـه دعـم مادي أو عينـي لقطـاع خيـري أو لفئة من فئات المجتمـع، إنها قضية ذات أبعاد عديدة.

فالمسـؤولية الاجتماعيـة لهـا منطلقـات دينيـة تتمثـل فـي أداء حـق المجتمع مـن الـزكاة والصدقات والتبرعات والأوقاف التزاما بتعاليم الديـن الحنيـف التـي تخاطـب في النفـس الإنسـانية فطرتها السـخية لتنتزع منها الشح.

اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13339 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 40 رقم القصاصة: 5

كمـا أن للمسـئولية الاجتماعيـة منطلـق وطنـي يتمثل فـي الحرص علي المصلحـة العامة والوفاء بشـرف الانتماء لهذا الوطن الذي فضله علينا جميعـا وله دين فـي أعناقنا يجب أن نؤديـه كاملا كل في موقعه وحسـب اسـتطاعته ،كمـا أن المصلحـة العامة والانتماء

يعنيـان بالنسـبة للشـركات والمؤسسـات والمصانع، جـودة الإنتاج والقدرة علي المنافسة وعدم الاحتكار أو الاستغلال ومراعاة البعد الاجتماعي فـي أسـعار الخدمـات وإتاحة الفرص لتوظيـف المواطنـين ومنهـم ذوى الاحتياجـات الخاصـة. أما بالنسـبة للمواطن العادي أيـاً كان موقعه فإن المسؤولية الاجتماعية تعني أن يعرف الإنسان مكانه في دائرة الواجب ، وأن يولد ذلـك لديه توجها مخلصا للعطاء لعل من أهم صوره مـا يعرف بالعمل التطوعي الذي يعـده أهل العلم أحد أجنحة التنمية.

وللمسـئولية الاجتماعيـة أيضـا منطلق أخلاقي يتمثل في أن يسـعى الإنسـان لأن يعيـش في سـلام مع نفسـه ومع الآخرين ، وأن يستشـعر معانـاة من حولـه ويتفاعـل معها ، وأن يلتزم بالمعايير والقيم الأخلاقية والاجتماعيـة التي تسـود المجتمع ، وأن يكون في بحث دؤوب عن القدوة الحسـنة .ومع التسـليم بـأن تجربة المسـؤولية الاجتماعيـة فـي المملكة نضجـت إلـي حـد بعيـد إلا أن ذلـك يجب ألا يشـغلنا عـن التقييم الدائم

ومحاولة إقرار نظام وطني يستهدف تكامل جهود كافة القطاعات المعنية (تربية وثقافة وتوعية وسلوك وآليات تنفيذ) .

ومـاذا عـن برامـج المسـؤولية الاجتماعيـة فـي مجموعة شـركات الجميـح ؟تـوُج أداء مجموعـة شـركات الجميح في مجال المسئولية الاجتماعيـة بالحصـول علـى جائزة خدمة المجتمع التـي تمنحها الغرفة التجاريـة الصناعية بالرياض في أول دورة لهـا أي قبـل أكثـر من خمس سـنوات، فالمجموعـة تسـعي لأداء دورهـا فـي هـذا الصدد مـن خلال برنامج شـامل للمسئولية الاجتماعية تتبنـاه يتضمـن تفعيل إسـهامات المجموعـة فـي مشـروعات التنميـة المسـتدامة التـي تشـمل مجـالات اجتماعية وتعليمية وصحية وخيرية فـي كافة مناطـق المملكـة ،فالعالم يشـهد تحولاً ملموسـا تجـاه تزايد الـدور الاقتصـادي الـذي تتولـي القيـام بـه اقتصاديـات القطـاع الخاص ، الأمر الـذي انعكس تأثيره علي تقلص سـيادة المعاييـر الربحية كمقاييس أحاديـة للنجاح ، وظهرت وظائف أخري للشـركات تتركز حول مسـؤولياتها تجـاه المجتمـع الـذي تعمل فيـه وتجني منه الأرباح والتي تتمثل في الاهتمام ببعض الجوانب الاجتماعية ، ومن هنا ووفاءً وعرفاناً لهـذا البلد الطيب الـذي خيره علينا جميعا وله دين فـي أعناقنا علينا أن نؤديه كل حسـب اسـتطاعته - في هـذا الإطـار تبنت شـركات الجميح تأسـيس مؤسسـة خيريـة متكاملة تهدف للبحث عن مجالات فعل الخير المتاحة والعمل على دراستها ومن ثم تقديم الدعـم المـادي والمعنوي لها وقد شـملت جهود المؤسسة الخيرية الكثيـر من مدن ومحافظـات المملكة ولـه الحمـد والمنة من خـلال توزيع جغرافي منضبط وكذلـك توزيع من حيث المجالات أيضا مسـتثمرة رصيدها مـن الخبرات التـي اكتسـبتها الشـركة في هذه المجـالات ، وأيضـا بمـا يتماشـي مع تنامـي ثقافة المسـؤولية الاجتماعية فـي بلادنـا وتعاظـم دور القطـاع الخاص في العملية التنموية جنبا إلي جنب مع جهود الدولة .

وقد شـملت أنشـطة المؤسسة دعم لجان أصدقـاء المرضي فـي 37 مدينة ومحافظـة ، ومسـاعدة لجـان إطلاق سراح سـجناء الحق الخاص المعسرين فـي 14 محافظـة ، ومسـاندة لجـان مساعدة الشـباب الراغبين في الزواج فـي 34 محافظة ومدينـة ، إلي جانب تخصيص مساعدات للجمعيات الخيرية النسائية العاملة في 17 محافظة ولجان التنميـة الاجتماعيـة والمسـتودعات الخيريـة في 53 محافظة وقرية ، فيما حظيت جمعيات البر الخيرية المنتشرة في 121 مدينة وقرية بنصيب كبير من الدعم والمساندة.

كيـف يمكن مـن وجهة نظـرك تفعيـل توصيـات المنتديات الاقتصاديـة وتحقيـق الاسـتثمار الأمثـل منهـا لخدمـة الاقتصـاد السعودي؟

لاشـك ان المنتديـات الاقتصادية تعد مركزاً فكرياً اسـتراتيجياً يهدف لمناقشة القضايا الاقتصادية الوطنية بأسـلوب علمـي و بإتبـاع منهجيـة مختلفـة تقوم علـى مبدأ المشـاركة الفكريـة والعصـف الذهني (Think tank) من أجل المسـاهمة في تحقيق تنميـة اقتصادية مسـتدامة، وتعمل تلك المنتديات على اسـتقطاب الآراء والمعلومـات والمبـادرات التنمويـة وتحليلها وتداولها ونشرها باستخدام كافـة الوسـائل المكنـة بمـا يحقق الأهداف المنشـودة والتي تتمثل في دراسـة القضايا المؤثرة في الاقتصاد الوطنـي وتشـخيصها والوقوف على معوقات النمـو الاقتصادي وتحليلها والعمـل على تذليلهـا و الإطلاع على التجارب العالمية المشابهة والاستفادة منها واقتراح حلول عملية للمسـاعدة في اتخاذ القرار الاقتصـادي وأخيراً تأصيـل مبدأ الحـوار والمشـاركة بين قطاعات المجتمع الاقتصادي.

وأرى أهميـة أن تتجـاوز محصلة المنتديـات خدمة قطـاع الأعمال إلى خدمـة الاقتصـاد الوطنـي ، وذلـك مـن خـلال طـرح قضايا ومشـكلات للمناقشـة من قبل الخبراء والمعنيين بالشـأن الاقتصـادي للتوصل لنتائج علميـة وعمليـة والخـروج بتوصيات تمكن متخـذي القرار من اتخاذ القرار الاقتصادي السليم.

كمـا أن المنتديـات الاقتصاديـة لهـا دور هام فـي معالجة المشـاكل الاقتصادية التي تواجـه أي اقتصاد فـي العالـم ، لذا يمكـن القـول بان المنتـدى هـو أداة مسـاندة للدولـة في تحديد المشـاكل بصـورة واضحة وكيفيـة معالجتهـا وفـق رؤيـة اقتصاديـة علمية ومنهجية سـليمة، كمـا أن النتائـج والتوصيـات التـي تخرج عن تلـك المنتديات الاقتصادية غالبـا تكـون واقعية وتؤثـر إيجابيا على الاقتصـاد الوطنـي. ويحضرني هنا توجيه خادم الحرمين الشـريفين رئيـس المجلـس الاقتصـادي الأعلى للأجهـزة الحكوميـة بالاسـتفادة مـن توصيـات المنتـدى الاقتصادي الـذي عقد في الريـاض مؤخرا ً فهذا التوجيه يعد دعمـا وتكريما وتأييدا لرسـالة المنتديات وأهدافها ودورها فـي التنميـة الاقتصاديـة ومـا أود الإشـارة إليـه أيضا أهمية التنسـيق بين المنتديات الاقتصادية التي تقام في المملكة بحيث تتكامل أدوارها في طرح محاور مختلفة والاسـتفادة من التجارب السابقة.